بعد عشرين عاماً

مشروع قانون لـ (أطفال الأنابيب) في مصر يثير الجدل

القاهرة/14أكتوبر/ وكالة الصحافة العربية:

رفض متخصصون وأصحاب مراكز (أطفال الأنابيب) في مصر مشروع القانون الجديد المزمع تقديمه لمجلس الشعب مشيرين إلى أن عملهم في هذا المجال تحكمه التشريعات الدينية والأعراف التي تعد أقوى من أي قانون في المجتمع، وقالوا ليس هناك حاجة لصدور قوانين جديدة لأن مهنة الطب يحكمها ضمير العاملين به.

ويأتي هذا في الوقت الذي أيد فيه أساتذه القانون أصدار التشريع الجديد بعد أن تصدرت قضايا التشكيك في النسب لبعض الأطفال ، رغم أن عمليات أطفال الأنابيب تتم في مصر منذ عام 1980 لكن لا يوجد قانون خاص لها!! بل تتم وفق مجموعة من اللوائح والضوابط مما دفع إحدى نائبات مجلس الشعب لتقديم مشروع قانون من ست مواد لقواعد ترخيص المراكز العاملة في هذا المجال وآلية مراقبة عملها.. المبررات المقدمة تعتمد علي انتشار تلك المراكز وعشوائية معظمها وأيضاً خوفاً من حدوث ممارسات خاطئة.. مثلما يحدث في الخارج من استئجار الأرحام أو الاستعانة بنطفة من رجل آخر غير الزوج!!. أطباء النساء والتوليد وأساتذة أطفال الأنابيب انقسموا بين من يري كفاية اللوائح والضوابط مؤكدين أن الأخلاق والتعاليم الدينية التي تحكم العاملين في هذا المجال أقوي من القوانين وبين من يؤكد ضرورة إصدار تشريع يشترط خبرة معينة فيمن يتصدي لهذا العمل وتوافر معايير فنية معينة في الأجهزة الطبية المستخدمة بالإضافة لمراقبة نتائج ما نقوم به من عمليات وتحديد التكلفة.

أساتذة القانون أيضاً أيدوا إصدار تشريع بعد أن تعددت قضايا التشكيك في النسب في بعض الأطفال الذين تم إنجابهم بهذه الطريقة!

تقول ابتسام حبيبي - عضو مجلس الشعب وعضو لجنة المرأة بالبرلمان الأورومتوسطي - إنها تقدمت بمشروع قانون لتنظيم عمليات أطفال الأنابيب فرغم أن هذه العمليات تتم منذ سنوات عديدة.. لكن تنظيمها يتم وفقاً للعديد من اللوائح ليس لها حجية القوانين. وتضيف أن هناك ممارسات خاطئة تتم في هذه العمليات في الخارج مثل استئجار الأرحام أو الاستعانة بنطفة من رجل غير الزوج!!.. وهذه الممارسات لا تتم عندنا ولكن لا يجب الانتظار حتي تحدث.. لذلك لابد من قانون يضبط كل ما له علاقة بأطفال الأنابيب.

توضح أنها قدمت مشروع قانون من 6 مواد تنص علي شروط تراخيص الأماكن والمراكز التي تعمل في هذا المجال وتحدد عقوبات علي المخالفين.. وتم إحالة مشروع القانون إلي لجنة المقترحات والشكاوي.

يري كل من د. أحمد بهاء الدين الدويني - أستاذ جراحة النساء بمستشفي بولاق العام - ود. بهاء شوكت - استشاري المركز الإقليمي للتدريب علي الصحة الإنجابية بجامعة عين شمس - أن الأجهزة الرقابية بوزارة الصحة قادرة علي ضبط المخالفات أن حدثت خاصة أن هذه المراكز تحتفظ بالتقارير والمستندات والفحوص الطبية الخاصة بالزوجين والتي تؤكد عدم قدرتهما علي الإنجاب بصورة طبيعية.. لذلك فأي اتجاه لإصدار قوانين تنظم هذه الأمور لابد من أن تتم دراستها بواسطة أهل الخبرة المختصين حتي يصدر تشريع قابل للتنفيذ.

يشاركهما الرأي د. أحمد النقيب مدير مركز الجلاء لأطفال الأنابيب قائلاً إن لدينا اللوائح والقواعد التي تنظم عملنا.. بالإضافة إلي الضوابط والجزاءات الصارمة لأي مخالف.. ولسنا في حاجة لقوانين أو عقوبات جديدة لأن ذلك يمثل تدخلاً في العملية العلاجية بهذه المراكز التي يحكم عملها الدين والأخلاق والتقاليد قبل أي شيء آخ.

ويؤكد أن مخاوف مقدمة مشروع القانون المقترح لا أساس لها من الصحة، ولن تحدث عندنا لأن ما يتم في مصر في هذا المجال يعترف به المجتمع الدولي.

عقوبات وجزاءات

تقول د. رجاء منصور مدير المركز المصري لأطفال الأنابيب: إنها تعمل في مجال عمليات أطفال الأنابيب منذ عام 1986 في ظل القواعد والنظم واللوائح الخاصة بطرق العلاج الطبي مثله ، مثل باقي أنواع العلاج والجراحات والتخصصات الطبية المختلفة والتي تضمها لائحة نقابة الأطباء ووزارة الصحة.. كما تحكمنا التشريعات الدينية والأعراف التي تعد أقوي من القانون في المجتمع ، فليس هناك حاجة لصدور قوانين جديدة لأن مهنة الطب يحكمها ضمير العاملين بها.. ومهما أصدرنا من قوانين فأين الجهات التي يمكن أن تراقب ضمير الأطباء في المعمل أو في حجرة العمليات أثناء ممارسة عملهم؟!

تؤكد أن العقوبات والجزاءات والمنع من ممارسة المهنة وغلق المنشأة والحبس والغرامة تضمها اللوائح والقوانين التي تنظم عمل الأطباء ويعرفها الجميع.. ولا مانع من تغليظ العقوبات بإدخال تعديلات بسيطة في القواعد التي نعمل في ظلها.. وتضيف أن مصر أصبحت رائدة في مجال الإخصائي الطبي المساعد لإنجاب الأطفال بأنواعها الثلاثة من تلقيح صناعي لنطفة الرجل وحقنها داخل رحم الأم بعملية القسطرة.. أو طفل الأنابيب الذي يتم بسحب بويضات من رحم الأم وتخصيبها بنطفة الزوج داخل المعمل لعدة أيام ثم يعاد إدخال هذه الأجنة للرحم مرة ثانية.. إضافة للحقن المجهري الذي يتم بحقن الحيوانات المنوية داخل البويضة داخل الرحم وقد تم نشر ما يزيد علي 145 بحثاً في المؤتمرات والمجلات العلمية التي رفعت اسم مصر عالياً في هذا المجال.

يقول د. صلاح زكي مدير مركز أطفال الأنابيب بمستشفي النيل بدراوي: إن أي مخاوف من الاستعانة بطرف ثالث في عمليات أطفال الأنابيب ليست في محلها فهذا من الأمور المستحيل حدوثها في مصر.. لأن المراكز العلاجية تخضع لسيطرة ورقابة دقيقة، ويحكم عملها قوانين ولوائح بها العقوبات والضوابط.. وأي حديث في هذا الموضوع مرفوض وسوف يحدث زوبعة في مجتمعنا ونحن في غني عنها ، إن اللجان الصحية سواء بمجلس الشعب أو الشوري أو لجنة القيم بنقابة الأطباء علي استعداد تام لمناقشة أية اقتراحات أو ضمانات للعمل الطبي في أي مجال ونحن نرحب بأي جديد ، ولكننا لسنا في حاجة لقوانين.

ويوضح بأن هناك تعاوناً كاملاً ومستمراً بين العاملين في مجال أطفال الأنابيب وبين مركز الدراسات الإسلامية بجامعة الأزهر للإحاطة بكل جديد في هذا المجال ، حيث يتم عملنا في إطار الشريعة الإسلامية ولسنا في حاجة لتغليظ العقوبات لأن عملنا يتم طبقاً للفتوي الدينية التي حصلنا عليها من شيخ الأزهر قبل أن تبدأ هذه المراكز في عملها منذ أوائل الثمانينيات.

يؤكد د. حمدي السيد نقيب الأطباء أن جميع مراكز التخصيب الصناعي (أطفال الأنابيب تعمل في ظل القواعد واللوائح التي وضعتها نقابة الأطباء ووزارة الصحة والتي تتمشيتتم عن طريق الزوجين دون وجود طرف ثالث).

ويضيف: إن هذا النظام معمول به منذ أكثر من عشرين عاماً ولم يحدث أن تلقينا أي شكوي بحدوث مخالفات أو تجاوزات بهذه المراكز.. كما أن هناك لجان تفتيش علي هذه الأماكن من وزارة الصحة.. كما أن لائحة لجنة آداب المهنة بنقابة الأطباء في انتظار أية مخالفات والتي تصل عقوبتها لفقد الوظيفة وغلق المركز أو العيادة.

يؤكد أنه لا يعرف أي شيء عن مشروع القانون المصري ولم يطلع عليه.. ويتمني أن تتم مخاطبة مجلس نقابة الأطباء عند عرض أي مشروع قانون يخص العلاج الطبي والناحية الصحية لأنها صاحبة الأمر مع ملاحظة أننا لسنا في حاجة لقانون في هذا المجال لأن لدينا ضوابط صارمة يلتزم بها جميع الأطباء في هذه المراكز.. وما يحدث في الخارج من بنوك للبويضات أو استئجار الأرحام لن يحدث عندنا وعلي الجميع أن يطمئن من هذه الناحية.

وعلي العكس من كل الآراء السابقة تقول د. لميس طلعت الزقاني - استشاري أمراض النساء والتوليد بمركز الجلاء لأطفال الأنابيب: إننا في حاجة ماسة لقانون ينظم عمل تلك المراكز التي انتشرت بصورة عشوائية لإجراء عمليات التخصيب الصناعي والتي لا يصل معظمها للمستوي اللائق اللازم توافره في هذه الأماكن.. بالإضافة إلي المغالاة في تكاليف هذه العملية استغلالاً لآمال المحرومين من نعمة الإنجاب.

ترى أن القانون يجب أن يشترط حصول الطبيب الذي يتقدم بطلب لإقامة مركز لأطفال الأنابيب علي شهادة خبرة معتمدة بممارسة هذا العمل لمدة تصل لـ خمس سنوات.. بالإضافة لضرورة توافر معايير فنية معينة في الأجهزة الطبية المتوافرة بالمركز كالحضانة أو الميكروسكوب وإجراء عمليات الصيانة المستمرة لها.. كما يجب أن يحدد القانون آلية لمراقبة نتائج عمل هذه المراكز لأن معظمها يعتمد علي احتمالات فشل عمليات التخصيب بنسب تصل إلى 50 ٪ وإقناع الزوجين الراغبين في الإنجاب بهذه الاحتمالات في حين يكون سبب الفشل هو نقص في خبرة الطبيب أو عيب في الأجهزة المستخدمة.. بالإضافة إلي زيادة تكلفة إجراء هذه العمليات التي قد تصل إلي عشرة آلاف جنيه في حين تجري بالمراكز الطبية الحكومية بألفي جنيه فقط لأنها مدعمة من وزارة الصحة.. وضربت مثلاً بمركز الجلاء الذي يجري 100 حالة شهرياً وتصل نسبة النجاح إلى 42 ٪ تؤكد أن مراقبة نتائج عمل هذه المراكز سوف يقضى على الطرق غير الأخلاقية التي تتبعها بعض المراكز في الإعلان عن قدرتها علي القيام بعملية طفل الأنابيب بالإضافة لاختيار النوع رغم عدم إمكانية ذلك!!.

إثبات النسب

يري المستشار مصطفي الكومي رئيس محكمة جنايات القاهرة أن هناك نوعية جديدة من قضايا إثبات النسب بدأت تظهر بالمحاكم حيث تكون الأم قد لجأت للإخصاب الصناعي لإنجاب طفل.. ومعظم هذه الحالات ثبت أنها تمت بحيل شيطانية للكيد للزوج والحصول على مكاسب مادية.. وتمت بالاستعانة برجل آخر غير الزوج لإنجاب هذا الطفل داخل مراكز أطفال الأنابيب تدعي الزوجة أنه زوجها!!

ويضيف : إن وسيلة إنجاب أطفال عن طريق التخصيب الصناعي وسيلة طبية لا غبار عليها ولا تخالف الشرع والتقاليد مادامت كانت من زوجين بينهما علاقة زوجية مثبتة وهناك موانع تحرمهما من الإنجاب بصورة طبيعية لكنها تحتاج لضوابط معينة يجب أن يضعها نقيب الأطباء والعاملون في هذا المجال في الاعتبار لمنع إساءة استخدام هذه الوسيلة من قبل ضعاف النفوس.

ويطالب "الكومي" بضرورة إضافة مادة لقانون الأحوال الشخصية أو إصدار قرار وزاري من وزارة الصحة يلزم المراكز التي تجري هذه العمليات بضرورة التأكد من وجود العلاقة الزوجية بين المتقدمين لإنجاب أطفال والحصول علي إقرار مدعم بالمستندات والمعلومات المثبتة بأنهما طرفا العلاقة الزوجية وليس هناك تزوير في هذه المستندات للقضاء علي أي تزوير أو إنجاب أطفال غير شرعيين.

مع الأحداث

السيد ياسين

تشريح لظاهرة الفكر المتطرف!

هناك حقيقة مؤكدة مؤداها أن الإرهاب أصبح ظاهرة عالمية، لأنه انتقل من المجال المحلي والإقليمي، وأصبح إرهابا معولما يوجه ضرباته القاتلة إلى عواصم غربية، متعددة مثل باريس ولندن ومدريد وقبلها واشنطن بطبيعة الحال، التي شهدت الهجوم الإرهابي الشامل في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

والواقع أن مواجهة الإرهاب بطريقة متكاملة تواجه مشكلات مختلفة، ولعل أبرزها أن الاكتفاء بالمواجهة القانونية والأمنية له وإغفال المواجهة الثقافية والمعلوماتية، قد لا يكون هو السبيل الأمثل لتحقيق فعالية المواجهة.

وإذا ركزنا أولا على المواجهة القانونية، لأدركنا على الفور أنها تحتاج إلى نظرية قانونية متكاملة تحيط بأبعاد الإرهاب ومشكلاته المختلفة.

ولعل كتاب الدكتور أحمد فتحي سرور - الذي سبق لنا أن أشرنا إليه وعنوانه المواجهة القانونية للإرهاب يعد بأبحاثه العميقة ونظرته الشاملة، نموذجا لهذه النظرية المتكاملة.

وقد أدت موضوعية المؤلف إلى أن يعترف في صدر كتابه بصعوبات المواجهة، ذلك أن التصدي القانوني للإرهاب، اقتضى ضرورة تعريف الإرهاب، بحيث يمكن في ضوئه الانطلاق إلى تحديد الأساليب القانونية لمواجهته.

ومعني ذلك أنه مطلوب أولا مزيد من الدقة القانونية في تعريف الإرهاب بوصفه - كما يقول الدكتور سرور - نوعا من العنف يهدف إلى بث الرعب في المجتمع، من أجل الوصول إلى نتيجة سياسية أو إلى عائد إجرامي.

ومن ناحية أخري ينبغي على تعريف الإرهاب أن يحرص على التوازن بين الضرورات الأمنية لمواجهته، ومتطلبات حماية حقوق الإنسان في الدولة القانونية.

وهناك بعض المشكلات الحساسة في مجال المواجهة القانونية للإرهاب، والتي لن تحلها مجرد الدقة القانونية في التعريف، لأنه في الممارسة كثيرا ما تتوسع الجهات الأمنية في توسيع دائرة الاشتباه بين المتهمين بالإرهاب، أو إطالة فترة اعتقالهم للتأكد من ارتباطهم بالحوادث الإرهابية، مما قد يؤثر على حقوق الإنسان.

غير أن المواجهة القانونية هي خطوة أولي هي والمواجهة الأمنية في مكافحة الإرهاب، إلا أن التحليل الثقافي للفكر الديني المتطرف الذي يؤدي عادة إلى ممارسة الإرهاب، لا يقل أهمية بل قد يفوق أحيانا المواجهات القانونية والأمنية.

وذلك لأن هذه المواجهات تقوم بعد وقوع الجرائم الإرهابية، في حين أن التحليل الثقافي يحاول البحث عن منابع الفكر المتطرف الكامنة في صميم تربة المجتمع، لكي يقوم بعد ذلك النقاد الثقافيون بممارسة النقد الفقهي والتحليل المعرفي، لبيان بطلان المقدمات التي بني عليها وخطورة النتائج التي تترتب عليها وبالإضافة إلى ذلك فان مهمة التحليل الثقافي رسم خرائط معرفية للتمييز بين الاتجاهات الفكرية المتطرفة المتعددة والمتنوعة وإبراز الفروق النوعية بينها، وكذلك رسم شبكات لتحديد رموزها الفكرية والتي تلعب دور العقول التي ترسم الخطط، بالإضافة إلى قادتها الميدانيين الذين يقومون بتنفيذ الخطط علي أرض الواقع.

والحقيقة أن الفكر الديني المتطرف فرع من فروع التطرف الإيديولوجي بوجه عام. وهذا التطرف قد يعبر عن نفسه في صفوف الجماعات اليسارية، كما انه قد يعلن عن ذاته في صفوف الجماعات اليمينية.

ولعل جماعة الألوية الحمراء الإيطالية الماركسية التي قامت في السبعينيات بحوادث إرهابية متعددة تعد نموذجا للتطرف اليساري، في حين أن جماعة الكلوكلوكس كلان العنصرية في أمريكا والتي تشكلت أساسا لملاحقة السود تعد مثالا للتطرف اليميني.

غير أنه إذا كانت قد انتهت مراحل التطرف اليساري في أوروبا وغيرها من القارات، وتم تفكيك الجماعات الإرهابية بعد أن قبض علي قادتها وقدموا للمحاكمة ووقعت عليهم جزاءات رادعة، فانه يمكن القول إن مرحلة التطرف اليميني وصلت إلى منتهاها، بعد أن نضج المجتمع الأمريكي من خلال سياسات فعالة، أدت إلى القضاء على ظاهرة التمييز العنصري ضد السود، ولعل انتخاب أوباما باعتباره أول رئيس أسود شاهد على ذلك.

ولكن التأمل في مشهد الإرهاب العالمي الراهن يقودنا إلى نتيجة مهمة، هي أن الجماعات الإرهابية الإسلامية أصبحت هي البارزة الآن على صعيد الإرهاب. ولعل تنظيم القاعدة الذي يقوده بن لادن والظواهري يعد أبرز تنظيم إرهابي معاصر، لأنه مد خطوط إرهابه إلى باكستان والعراق ودول عربية أخري متعددة، بعد أن ضرب ضربته الكبرى ضد أمريكا في أحداث سبتمبر الشهيرة.

وحتى نفهم أصول ومنابع الفكر الديني المتطرف في البلاد الإسلامية، لابد أن نلقي أولا نظرة وجيزة علي تعريف التطرف الإيديولوجي.

والواقع هذا النوع من التطرف ظاهرة معقدة، لأنه ينطوي علي عديد من الأبعاد فهو - بحسب تعريف معتمد - عبارة عن(أنشطة تتمثل في معتقدات واتجاهات ومشاعر وأفعال واستراتيجيات) يتبناها شخص أو جماعة بطريقة بعيدة عن الأوضاع العادية السائدة بين الناس. وهذه الأنشطة تبرز في مواقف محددة باعتبارها شكلا عنيفا من أشكال الصراع بين جماعات متطرفة والسلطة السياسية.

وفي مجال تحديد منابع التطرف يرى بعض الباحثين الثقات ان من بينها الحرمان النسبي، بمعني سيادة الفقر، والافتقار إلى الخدمات الصحية والغذاء السليم والتعليم والعمل وكلها تتضافر لكي تشكل مبررات العنف.

غير أن هذا التفسير قد لا يكون صادقا، لان تنظيم القاعدة - على سبيل المثال - يقوده أسامة بن لادن وهو من أكبر الأثرياء، ويساعده في القيادة الظواهري وهو طبيب مصري ينحدر من عائلة مهنية وبورجوازية لم تشهد الفقر في حياتها.

ومن هنا لاينبغي اعتماد هذا التفسير الذي قد ينطبق على بعض الحالات ولكنه من المؤكد لا ينطبق علي عديد من الإرهابيين الذين تبنوا الفكر الديني المتطرف بناء علي اقتناعهم بصحة المسلمات الإيديولوجية التي يصدر عنها والتي هي ضرورة الانقلاب علي النظم السياسية العلمانية, والتي توصف عادة بأنها كافرة لأنها لا تطبق شرع الله، أو الحرب ضد الدول الغربية الصليبية التي تشن - في رأيهم - حربا شرسة ضد المسلمين.

وإذا أضفنا إلى تفسير الحرمان النسبي باعتباره أحد منابع الإرهاب، إنكار النظم السياسية للحاجات الإنسانية الأساسية كالحاجة إلى الأمن والكرامة، أو عدم الاعتراف بهوية الجماعات المختلفة ومنعها من الدعوة إلى مبادئها المتطرفة، بالإضافة إلى الفجوة التي تزيد اتساعا بين ما يعتقد الناس أنهم يستحقونه وما يمكن لهم الحصول عليه, كل هذه العوامل أو بعضها يمكن أن تمثل خميرة للتطرف، وخصوصا حين تسد المسالك المشروعة للتعبير عن احتياجات الناس.

ولو رجعنا إلى تعريف التطرف الذي سقناه من قبل , باعتباره يمثل أنشطة عن معتقدات ، واتجاهات ، ومشاعر ، وأفعال ، واستراتيجيات تبناها شخص أو جماعة بطريقة تبعده عن الأوضاع السائدة بين الناس ، فقد نستطيع الاقتراب من جوهر التطرف الديني الذي يقوم عادة علي مجموعة من المعتقدات التي قد تتفاوت في مرونتها أو جمودها, وتختلف في سطحيتها أو عمقها، وتتنوع في آليات عملها.

على سبيل المثال قام المفكر المتطرف سيد قطب منظر جماعة الاخوان المسلمين وخصوصا في مرحلته الايديولوجية الأخيرة التي يعبر عنها كتابة معالم على الطريق على مجموعة معتقدات متكاملة أبرزها الحكم بجاهلية المجتمعات الإسلامية المعاصرة وتكفير قادة الدول الإسلامية ما يمهد الطريق لفكرته المتطرفة الجوهرية وهي أنه لا سبيل لتغيير هذه الأوضاع إلا بالانقلاب على الدولة باصطناع العنف.

وبناء على هذه المعتقدات يتم غسل مخ كوادر الجماعات الإرهابية من خلال تنمية اتجاهات بالغة السلبية إزاء مجتمعاتهم ودولهم من ناحية وتقريظ عملية الانقلاب العنيف عليها، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بحياتهم، لان في ذلك سبيلا إلى الجنة باعتبارهم شهداء.

ويتم من خلال برنامج للحشد والتعبئة تغذية مشاعر أعضاء الجماعات الذين تم تجنيدهم بكراهية الواقع الاجتماعي الذين يعيشون فيه، تمهيدا لإقناعهم بإستراتيجية الانقلاب على الأوضاع، وإقناعهم بالقيام بالأفعال الإرهابية المنوط بهم تنفيذها.

غير أن السؤال المهم الذي ينبغي إثارته هو ما الذي يؤدي الى ظهور هذه التيارات الفكرية الدينية المتطرفة؟ الإجابة علي هذا السؤال تقتضي تطبيق المنهج التاريخي لدراسة أصول تكوين الدولة العربية الحديثة، والعوامل الخارجية التي أثرت عليها، وخصوصا ظاهرة الاستعمار الغربي، بالإضافة إلى دراسة اتجاهات النخب الوطنية التي قادت شعوبها للاستقلال.

ولابد بعد ذلك من دراسة بنية دولة الاستقلال والأسس الفكرية التي قامت عليها، والصراع الإيديولوجي الذي دار في جنباتها وخصوصا في مجال الاستجابة للتحدي الغربي والذي يتمثل في أن الغرب كان يمثل نموذج التقدم، في حين أن المجتمعات العربية والإسلامية كانت مثالا للتخلف. ومن هنا فان سؤال النهضة العربية الأولي وهو لماذا التخلف وكيف يمكن أن نتقدم واختلاف الإسلاميين والليبراليين والاشتراكيين العرب في الرد علي السؤال يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لصياغة الإجابة.

غير أن السلوك الفعلي لقادة الدول العربية والإسلامية المستقلة ونوع الممارسة الفعلية وعملية الصراع الإيديولوجي التي دارت بين الدولة والأحزاب السياسية من ناحية، وصراع التيارات الإيديولوجية المتنافرة من ناحية أخري, لا تقل أهمية في فهم جذور الفكر الديني المتطرف.

ولا يمكن في هذا السياق تجاهل الأحداث السياسية الكبرى في حياة الأمة العربية, وأبرزها علي الإطلاق الهزيمة العربية في حرب فلسطين التي وقعت عام1948 والتي أعقبها إعلان إنشاء دولة إسرائيل ثم أخطر هزيمة مني بها العرب وهي هزيمة يونيو1967.

وبالإضافة إلى كل ذلك هناك عوامل لصيقة بطبيعة الثقافة السائدة في المجتمعات العربية، ومن أهمها جمود الفكر الديني التقليدي وعجزه عن التجدد واستناد بعض النظم السياسية العربية إلى الخطاب الديني لتدعيم شرعيتها السياسية المتهاوية، وعجز الليبراليين العرب الذين يؤمنون بالعلمانية وبالديمقراطية عن إنتاج خطاب جماهيري يقنع الكتل العربية بمصداقية مبادئهم، كل هذه عوامل مهمة تضاف إلى قائمة العوامل التي أشرنا إليها.

ومعنى ذلك أن لدينا مهمة شاقة لو أردنا تشريح ظاهرة الفكر الديني المتطرف, والتي تتمثل في تحليل كل عامل من العوامل الخارجية والداخلية، لبيان كيف أسهمت في الظاهرة المقلقة التي تعيشها المجتمعات العربية اليوم، والتي يمكن تلخيصها في عبارة واحدة هي تطرف ديني سائد، وغياب لوعي ليبرالي وديمقراطي حقيقي!

عن/ صحيفة (الأهرام) المصرية

بكل الاتجاهات

وفاة أكبر تلميذ في العالم عن عمر يناهز التسعين في كينيا

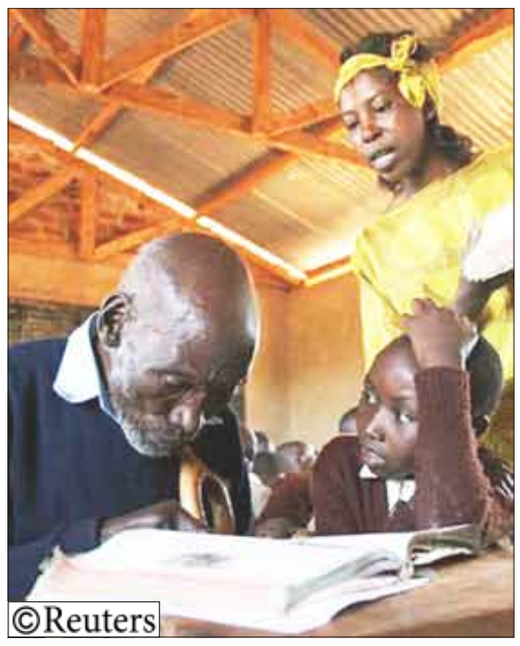

©Reuters

كيماني ماروجي (الى اليسار) يقرأ في كتاب بينما معلمته مني ايزريك (الى اليمين يوم 6 اكتوبر 2006

نيروبي / 14أكتوبر/ رويترز:

ذكرت وسائل الإعلام المحلية الكينية أن مزارعا كان قد أعلن أكبر تلميذ في العالم توفي عن عمر يناهز تسعين عاما.

واحتل كيماني ماروجي عناوين الأنباء عندما استغل فرصة إعلان حكومة الرئيس الكيني موايي كيباكي عن مجانية التعليم الابتدائي عام 2003 ليلحق ما فاته وينخرط في سلك التعليم.

وأفادت شبكة ان تي في الكينية أن الأطباء اكتشفوا إصابة ماروجي بالسرطان في وقت سابق من هذا العام وخضع بعدها لجراحة لكن صحته تدهورت كثيرا منذ ذلك الحين.

ولم تتح للمحارب السابق في ثورة الماو ماو ضد الاحتلال البريطاني خلال الخمسينيات فرصة للذهاب إلى المدرسة عندما كان صبيا لكنه أصبح شخصية وطنية شهيرة ورمزا يستخدمه دعاة التعليم المجاني حول العالم.

وسافر ماروجي عام 2005 إلى الأمم المتحدة في نيويورك ليطالب زعماء العالم بدفع التعليم للفقراء.

وواصل ماروجي تعليمه حتى بعد احراق منزله خلال الأزمة التي أعقبت الانتخابات العام الماضي حيث اضطر للنزوح الى معسكر للنازحين ثم الى دار للمسنين في نيروبي.

وقالت وسائل الاعلام المحلية انه توفي قبل عامين من إنهاء تعليمه الابتدائي.

وقال ماروجي في مقابلة مع رويترز عام 2005 انه يرغب في الذهاب إلى المدرسة كي يتعلم قراءة الإنجيل بنفسه وأنه سيواصل تعليمه حتى لو كف بصره أو توفي. وقال حينها «الحرية هي التعليم كما تعرفون.»

ضحية زلزال إيطالي يطلب أن يعيش مع برلسكوني

©Reuters

سيلفيو برسلكوني يرافق الرئيس الامريكي باراك أوباما في جولة تفقدية في لاكويلا على هامش قمة الثمانية يوم 8 يوليو

روما /14أكتوبر/ رويترز:

طلب رجل شرد بسبب الزلزال الذي وقع في وسط ايطاليا في ابريل نيسان من رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني الوفاء بوعده وتوفير الإقامة للضحايا في أحد منازله.

وكتب انطونيو بيرناردیني الذي دمر منزله في مدينة لاكويلا الجبلية لوكالة الحماية المدنية الايطالية يقول انه يفضل أن يعيش في فيلا برلسكوني الفخمة المطلة على البحر في سردينيا أو مقر إقامته في وسط روما «إذا كان هذا ممكنا.»

وقال برناردیني «هذا ليس استفزازا لكنه طلب مشروع قائم على تصريحات رئيس الوزراء.»

ولا يزال آلاف الأشخاص الذين شردوا من جراء زلزال السادس من ابريل نيسان يعيشون في فنادق او مخيمات بشكل مؤقت.

وأكد برناردیني إن أصحاب الفنادق عديمي الضمير يستغلون كثيرين وان حالهم ليست أفضل كثيرا من حال المهاجرين غير الشرعيين.

وأضاف برناردیني الذي توفيت أمه المسنة بعد أن أخرجها من أنقاض منزلهما بشهر واحد «نجد أنفسنا في ظروف من الضعف والدونية... أعيش في غرفة صغيرة بفندق بعيدا عن بلدتي الأصلية.»

وأشيد ببرلسكوني الذي توجه إلى منطقة ابروزو التي ضربها الزلزال لتعامله مع الآثار الفورية للزلزال الذي بلغت شدته 6.3 في المائة وأسفر عن مقتل 300 شخص مما عزز صورته بين أنصاره كرجل يتجاوب مع آثار الكوارث.

وخلال جهود الإنقاذ حث برلسكوني الايطاليين على استضافة ضحايا الزلزال وقال «سأفعل أيضا ما في وسعي بتقديم منازلي.» وكان قد وعد بإعادة بناء لاكويلا في غضون 28 شهرا وتوفير منازل جديدة للضحايا.